

السيد الأمين العام تفضل .

السيد الأمين العام: شكرا معالي الرئيس، أرجو أن أذكر السادة النواب بدعوة الافطار دعوة معالي رئيس مجلس النواب للافطار يوم غدا وقد قامت الامانة العامة بتوزيع كافة الدعوات الى الاخوة السادة النواب .

١٠ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاخوان اعضاء لجنة التعيين الرجاء ان نلتقي الان في مكنتي .

وترفع الجلسة الى ظهر الغد الساعة الثانية عشرة . وشكرا لكم .

* رفعت الجلسة *

أمين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

معالي رئيس مجلس النواب
د . عبداللطيف حريبات



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة والعشرين
من الدورة العادية الرابعة لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة
في ١٥ / رمضان / ١٤١٣ هجرية، الموافق ١٩٩٣/٣/٨ ميلادية .

ـ جدول الاعمال ـ

(العدد ٢٣)

(الجلد ٣٠)

الصفحة

٤

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور يوسف الحصاونة .

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد مطير البستنجي .

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا الشهبان .

د - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ليث الشيبيلات .

هكذا من الله على

الصفحة

- هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ذيب انيس .
 و - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبدالله النصور .
 ز - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد عبدالعزيز جبر .
 ح - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور محمد احمد الحاج .
 ٣ - اقتراح برغبة رقم ٤٦ تاريخ ١٩٩٣/٣/٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بشأن صرف علاوة صعوبة عمل لمعلمي القسم الصناعي في وزارة التربية والتعليم .
 ٤ - قرارات اللجان :
 ٥
 ١ - قرار اللجنة الادارية رقم (٩) تاريخ ١٩٩٣/٣/٢ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى .
 ٢ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم حول القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٨ ، قانون التربية والتعليم .
 ٥ - ما يجرد من اعمال .
 ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
 عينت يوم الاربعاء الساعة العاشرة صباحا .

٣٤

٣٤

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة الثانية عشرة من صباح يوم الاثنين الموافق ١٥/رمضان/١٤١٣ هجري ، الواقع في ١٩٩٣/٣/٨ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثالثة والعشرون من الدورة العادية الرابعة برئاسة معالي الدكتور عبداللطيف عريبات وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة مالوكالة الدكتور حسين ابو عرابي وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : سعادة السيد عبدالعزيز جبر ، سعادة الدكتور محمد احمد الحاج .

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : سعادة الدكتور يوسف الخصاونة ، سعادة السيد مطير البستنجي ، سعادة السيد عطا الشهبان ، سعادة السيد ليث الشبيلات ، سعادة السيد ذيب انيس ، معالي الدكتور عبدالله النصور .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : سعادة السيد يعقوب قرش ، سعادة السيد جمال حداد ، معالي النائب سلطان العدوان ، معالي السيد سليمان عرار ، سعادة السيد زياد ابو محفوظ ، معالي النائب سعد هائل السور ، سعادة الدكتور نايف ابوتايه .

وحضر من الحكومة :

- ١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي : نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .
 ٢ - معالي السيد ابراهيم عز الدين : وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .

محضر الجلسة الثالثة والعشرين من الدورة العادية الرابعة المنعقدة في ١٩٩٣/٣/٨ م ٣

- ٣ - معالي الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط .
 ٤ - معالي السيد يوسف المبيضين : وزير العدل .
 ٥ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي : وزير العمل .
 ٦ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .
 ٧ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا : وزير دولة .
 ٨ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير الشباب .
 ٩ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيشات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
 ١٠ - معالي السيد عاطف البطوش : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
 ١١ - معالي السيد محمد السقا : وزير التميمين .
 ١٢ - معالي الدكتور فايز الخصاونة : وزير الزراعة .

وحضر من الامانة العامة : السيد علي الحسين ، السيد محمد الرديني ، السيد حمد الغريز ، السيد فراس العدوان .

١ - افتتاح الجلسة :

معالي رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم .

النصاب مكتمل ، بسم الله نفتتح الجلسة ، الاستاذ الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام بالوكالة : شكراً معالي الرئيس .

هكذا من الأهل

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد مساعد الأمين العام من تلاته؟
الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام بالوكالة:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:

- أ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور يوسف خصاونة.
 - ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب مطير البستنجي.
 - ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب عطا الشهبان.
 - د - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب ليث الشبيلات.
 - هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب ذيب انيس.
 - و - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبدالله النصور.
- معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب.
الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام بالوكالة:

- ٣ - إقتراح برغبة رقم ٤٦ تاريخ ١٩٩٣/٣/٤، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بشأن صرف علاوة صموية عمل لمعلمي القسم الصناعي في وزارة التربية والتعليم.

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٨ شعبان ١٤١٣ هـ

٢٠ شباط ١٩٩٣ م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الموضوع / اقتراح برغبة حول صرف علاوة صموية عمل لمعلمي القسم الصناعي في وزارة التربية والتعليم

ارجو ان يتبنى مجلس النواب الموقر موضوع صرف علاوة صموية عمل لمعلمي القسم الصناعي في مديرية التعليم المهني التابعة لوزارة التربية والتعليم للمبررات التالية:

- ١ - ان اثناء المستودعات والمكتبات قد حصلوا على علاوة ٢٠٪ صموية عمل، مع ان عمل هؤلاء المعلمين الصناعيين اشد صعوبة.
- ٢ - ان وزارة التربية والتعليم تقوم بالتأمين على حياة جميع معلمي المشاغل الصناعية، وهذا دليل قاطع على صعوبة عملهم وانهم يتعرضون للمخاطر.

- ٣ - ان من يعمل مثلهم في وزارة التعليم العالي يحصلون على مثل تلك العلاوة.
- ٤ - ولأن الأسس التي اعتمدت في صرف العلاوة تنطبق عليهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. احمد الكوفحي
نائب اربد

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية، البند الذي يليه.

السيد الأمين العام بالوكالة:

٤ - قرارات اللجان

- ١ - قرار اللجنة الادارية رقم (٩) تاريخ ١٩٩٣/٣/٢، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى.

معالي رئيس المجلس: استاذ مقرر اللجنة الادارية.

السيد فؤاد الخلفات مقرر اللجنة الادارية: بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٩)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢، برئاسة سعادة السيد داود قوجق وبحضور مقررهما سعادة السيد فؤاد الخلفات ومعالي السيد هشام الشراري وسعادة السيد ذيب انيس. ونظرت اللجنة بالاقتراحات برغبة والشكاوى المحالة اليها من رئاسة المجلس وقررت ما يلي:

- ١ - الاقتراح برغبة رقم (١٩) تاريخ ١٩٩٣/٢/٦، والمقدم من سعادة النائب السيد محمد الدردور، بشأن تحسين اوضاع متقاعد الضمان الاجتماعي من حيث تعديل معادلة الراتب التقاعدي بحيث لا تقل نتيجة تلك المعادلة عن (٨٠) ديناراً، وكذلك شمولهم بالزيادة التي منحت لموظفي الدولة منذ ١/١/١٩٩٢ والبالغة عشرة دنائير.

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير العمل / رئيس مجلس ادارة

محضر الجلسة الثالثة والعشرين من الدورة العادية الرابعة المتعقدة في ١٩٩٣/٣/٨ ٥

مؤسسة الضمان الاجتماعي والاجابة عليه
خلال اسبوع).

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

- ٢ - الاقتراح برغبة رقم (٢٧) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦، والمقدم من سعادة النائب السيد عبدالرحيم العكور، بخصوص توفير المستشارين الثقافيين في الدول التي لا يوجد فيها ممثلين لهذه الغاية.
- (ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير التعليم العالي والاجابة عليه خلال اسبوعين).

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي.

الاستاذ عبدالكريم الدغمي: شكرا معالي الرئيس، انا لا احب ان اختلف مع اخي الشيخ عبدالرحيم العكور ولكن هذا الاقتراح اجد نفسي مضطرا لمخالفته به لاني لا ارى دورا حقيقيا مع الاحترام الكامل للمستشارين الثقافيين الذين ترسلهم وزارة التعليم العالي الى الدول الخارجية لرعاية شؤون الطلاب الاردنيين في الخارج، لقد شكى الطلاب الاردنيين في الخارج في اكثر من دولة، مرت شكوى من هؤلاء المستشارين الذين لا يفعلون لهم شيئا والذين يكلفون خزينة الدولة نفقات باهظة، لذلك اقترح حفظ هذا الاقتراح، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اذا في مخالفة الاستاذ حسين الشيايب.

الدكتور حسي الشيايب: شكرا معالي الرئيس، في الحقيقة هذا الاقتراح برغبة مبرر في

هكذا من الأشغال

يعني ان نرتب وجودنا كطلاب اردنيين لجهة ملحق ثقافي او مستشار ثقافي في بلد بعينه نظرا لوجود حاجة اليه، اما ان يقال ارسال مستشار ثقافي الى البلدان التي لا يوجد فيها مستشارون ثقافيون، انا اعلم ان حتى ممثلينا الدبلوماسية لا تغطي كافة دول العالم، هذا امر بحاجة الى دراسة بحيث تكون هناك مصلحة وطنية من وجود مستشار ثقافي في بلد ما او بلدان ما ليبرر ارسال مستشار ثقافي والا فانا اعتقد ان الطلب غير مبرر، شكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد مقرر اللجنة: سيدي بالنسبة لما تفضل به الاستاذ معالي ابوفصل تبقى القاعدة ان عدم الالتزام لا يلغي قاعدة الالتزام هذه واحدة. الامر الثاني وزارة التعليم العالي عندها خطة وطنية شاملة بصدد تطبيقها في السفارات الاردنية العاملة في جميع انحاء العالم وغياب المستشار الثقافي يعني ان هذا الجزء لن يتم في تطبيق هذه الخطة، ولذلك ليس الامر مقتصر فقط برعاية طلاب انما يمتد الى اكثر واوسع من ذلك، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ الدغمي هل تحب ان نطرحه للتصويت؟ طيب موافقة، مجال، البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٣- الاقتراح برغبة رقم (٢٨) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ والمقدم من سعادة النائب السيد عبدالرحيم العكور، بشأن توزيع المساحات الخالية من البناء في موقع اسكان زبداء، على اصحاب الدخول المحدود من لا يملكون سكناً في اربد ولديه رغبة في البناء.

(تري اللجنة جواز النظر واحالته الى الحكومة والاجابة عليه خلال اسبوعين).

حالة ان يكون مبني على حيثيات تبرر وجود ملحق ثقافي او مستشار ثقافي في بلد بعينه نظرا لوجود حاجة اليه، اما ان يقال ارسال مستشار ثقافي الى البلدان التي لا يوجد فيها مستشارون ثقافيون، انا اعلم ان حتى ممثلينا الدبلوماسية لا تغطي كافة دول العالم، هذا امر بحاجة الى دراسة بحيث تكون هناك مصلحة وطنية من وجود مستشار ثقافي في بلد ما او بلدان ما ليبرر ارسال مستشار ثقافي والا فانا اعتقد ان الطلب غير مبرر، شكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، استاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكرا معالي الرئيس، استحداث وظيفة مستشار ثقافي في كل سفارة ليس على اطلاقه وانما وفق اسس تعتمدها وزارة التعليم العالي او وزارة التربية والتعليم لان هنالك دورين في هذه القضية، فحسباً تقتضي مصلحة انساننا الاردني ورسالتنا الثقافية يتم تزوير السفارة بمستشار او ملحق اما ان كان هنالك قصور كما اشار اليه معالي الاستاذ الدغمي فحقيقة تقصير بعض العاملين لا يعني الغاء الوظيفة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ عبدالرحيم العكور.

السيد عبدالرحيم العكور: شكرا معالي الرئيس، حقيقة ان هذا الاقتراح جاء بناء على اتصالات من قبل طلابنا، وخاصة ممن يدرس في السودان وبعضهم في مناطق اخرى، يقولون اننا كالأيتام لا يوجد لنا حتى البعثات الدبلوماسية لا نرعى مصالحنا ولا نرعى حقوقنا ولا نستطيع

معالي وزير الصحة والاجابة عليه خلال ثلاثة اسابيع).

معالي رئيس المجلس: موافقة، البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٧- الاقتراح برغبة رقم (٣٢) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٠، والمقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايدي، بشأن زيادةخصصات الفرد من مادة السكر المدعوم لتصبح (٢) كنم بدلاً من (١١/٢) كنم.

(تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير التموين والاجابة عليه خلال اسبوعين).

معالي رئيس المجلس: موافقة، البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٨- الاقتراح برغبة رقم (٣٣) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٠، والمقدم من سعادة النائب الشيخ عبد المنعم ابوزنط، بشأن ان تحسب خدمة العلم السابقة او اللاحقة من مدة التقاعد للموظف الحكومي ومن مدة الضمان الاجتماعي لغير الحكومي.

(تري اللجنة جواز النظر واحالته الى سيادة رئيس الوزراء/وزير الدفاع والاجابة عليه خلال اسبوعين).

معالي رئيس المجلس: موافقة، البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٩- الشكوى رقم (٢٧٥) تاريخ

معالي رئيس المجلس: موافقة، البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٤- الاقتراح برغبة رقم (٢٩) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٨ والمقدم من سعادة النائب السيد عطا الشهوان، بشأن ربط طريق عمان/ الاغوار المار بقضاء ناعور بالطريق المؤدي الى مطار الملكة علياء، وذلك بتعديل الطريق الرابط حالياً والمار من بلدية ام البساتين.

(تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الاشغال العامة والاسكان والاجابة عليه خلال ثلاثة اسابيع).

معالي رئيس المجلس: موافقة، البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٥- الاقتراح برغبة رقم (٣٠) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٨، والمقدم من سعادة النائب السيد عطا الشهوان، بشأن تسييج كافة الأماكن الأثرية في المملكة وحراستها.

(تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير السياحة والآثار والاجابة عليه خلال ثلاثة اسابيع).

معالي رئيس المجلس: موافقة، البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٦- الاقتراح برغبة رقم (٣١) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٨ والمقدم من سعادة النائب السيد عطا الشهوان، بشأن تحويل العيادة الصحية في شفا بدران الى مركز صحي.

(تري اللجنة جواز النظر واحالته الى

١٩٩٣/١/٢٧، والمقدمة للمجلس من الدكتور محمد حمدان نيابة والدكتور محمد توفيق خضير، بشأن احالتهم على الاستبداد واخرين من وزارة الصحة من اطباء الاختصاص. يطالبون بإعادتهم الى عملهم لان مجال اختصاصهم هو العمل في وزارة الصحة وفي مجال الطب الوقائي.

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الصحة والاجابة عليها خلال اسبوع).

معالي رئيس المجلس: موافقة. البند الذي يليه.

السيد المقرر:

(١٠) الشكوى رقم (٣٣٥) تاريخ ١٩٩٣/٢/١ والمقدمة للمجلس من اهالي منطقة طارق الكوم، وشفا بدران، بخصوص زيادة رسوم الكراجات المقترحة من قبل امانة عمان الكبرى، حيث قررت اضافة مبلغ (١٢٠٠) دينار غرامات لعدم انشاء كراجات لباني قديمة.

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى سيادة رئيس الوزراء والاجابة عليها خلال اسبوعين).

معالي رئيس المجلس: موافقة. البند الذي يليه.

السيد المقرر:

(١١) الشكوى رقم (٣٣٦) تاريخ ١٩٩٣/٢/١ والمقدمة للمجلس من اهالي طبربور، شفا بدران، والكوم، بشأن قرار نقابة المهندسين برفع تكلفة المخططات الهندسية من

(١٥٠٠) دينار الى (٥٠٠) دينار للمتر الواحد.

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الاشغال العامة والاسكان والاجابة عليها خلال اسبوعين).

معالي رئيس المجلس: موافقة. البند الذي يليه.

السيد المقرر:

(١٢) الشكوى رقم (٣٥٠) تاريخ ١٩٩٣/٢/١، والمقدمة للمجلس من عشيرة العثمان/بني صخر عنهم السيد سوعان النويران، وهي شكوى على مسؤول في دائرة الاراضي بسبب قيامه بعرقلة معاملات الاراضي التي تخصهم، وكذلك اعطاء كتب تفويض وايجار واستئجار في اراضيهم الى من ليس لهم الحق فيها. حسب ما ذكر في الشكوى المقدمة.

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير المالية/دائرة الاراضي والمساحة والاجابة عليها خلال اسبوع).

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

(١٣) الشكوى رقم (٣٦٥) تاريخ ١٩٩٣/٢/٤ والمقدمة للمجلس من مجموعة من الاداريين من موظفي الجامعات الاردنية، بخصوص النظر في زيادة رواتبهم اسوة بزملائهم المدرسين في هذه الجامعات، علما ان عدد ساعات الدوام الاسبوعي لهم تتجاوز ٤٥ ساعة عمل مقابل ٣٦ ساعة عمل اسبوعي لموظفي الخدمة المدنية، مع العلم ان موظفي

الخدمة المدنية قد تمت زيادتهم اكثر من مرة منذ عام ١٩٨٨ ولم يدخل اي تعديل على كادر موظفي الجامعات الاردنية منذ ١٩٨٥/٤/١.

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير التعليم العالي والاجابة عليها خلال اسبوعين).

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

(١٤) الشكوى رقم (٣٧٣) تاريخ ١٩٩٣/٢/٤، والمقدمة للمجلس من مجموعة من المواطنين عنهم السيد زيد جميل العيوس، بشأن تطبيق نظام التسمية والترقيم على الدوائر والمراكز الحكومية في بعض احياء مناطق امانة عمان الكبرى، حيث ان بعضها ما زالت تحمل اساء غير رسمية وتتعارض مع نظام التسمية والترقيم الجديد.

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى سيادة رئيس الوزراء والاجابة عليها خلال ثلاثة اسابيع).

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

(١٥) الشكوى رقم (٣٨٩) تاريخ ١٩٩٣/٢/٦ والمقدمة للمجلس من المواطن موسى شنان، بخصوص نظام الخدمة المدنية فهو ينظر لكفاءة الشخص المرشح من زاوية المعدل فقط ولا ينظر من ناحية التقدير، كذلك خدمة العلم ليس لها نقاط في نظام الخدمة المدنية.

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى

سيادة رئيس الوزراء والاجابة عليها خلال ثلاثة اسابيع).

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكرا معالي الرئيس، حقيقة ان هذا الموضوع يدخل ضمن مناقشة اسس التعيين في الوظائف الحكومية الذي عين المجلس موعدا لها، فلا يجوز ان نقول جواز النظر واحالتها الى سيادة رئيس الوزراء والاجابة عليها خلال ثلاثة اسابيع، نحن نريد ان نقنع بالاقتراح او بالشكوى حتى نحيلها الى الحكومة لاننا نلزم الحكومة بالاجابة خلال مدة معينة، ثم لا نريد ان تكثر الامور التي فيها منفعة والتي لا يوجد فيها منفعة وتحال ثم تصبح روتيننا معيننا لدى الحكومة، نريد انتاج من هذه الاحالات، نريد حقيقة ان تهتم الحكومة بهذه الامور اما ان يأتي شخص ويقول لكفاءة الشخص المرشح ولا ينظر من ناحية التقدير كذلك خدمة العلم ليس لها نقاط، قد نقول هذا الكلام في تبادل رأي بيننا وبين الحكومة في جلسة مناقشة الاسس المحددة في الاسبوع القادم، اما ان نحيل هكذا وان تنتظر جواب ونشغل الحكومة على هذا الامر قبل ان نقرره في هذا المجلس بجلسة النقاش فهذا امر لا اراه مجديا، وانا مع حفظ هذا الاقتراح وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الدكتور محمد ابو فارس.

الدكتور محمد ابو فارس: الصلاة والسلام على رسول الله، الحقيقة لا تعارض بين ان يحال للجنة وبين ان تبحث الاسس وتناقش ويعني الحقيقة حينئذ نحن نكثر من النقاش حول

امور انا في رأيي روتينية شيء من المنطق ان نوافق على قرار اللجنة الادارية وان ينظر في هذا من الجهة المختصة وانا انسب الموافقة على قرار اللجنة الادارية، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: موافقين؟ موافقة.

السيد المقرر:

١٦ - الشكوى رقم (٤٢١) تاريخ ١٩٩٣/٢/٩ والمقدمة للمجلس من اصحاب صهاريج النضج بمحافظة اربد، بخصوص الضريبة المترتبة عليهم بمعدل (٣٠) دينارا شهريا من قبل هندسة البلديات والبيئة بمحافظة اربد، يطالبون بالتخفيف من هذه الضريبة.

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة والاجابة عليها خلال اسبوع).

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدعيمي.

السيد عبدالكريم الدعيمي: شكرا معالي الرئيس، يعني الحقيقة ايضا لما نحن نريد ان نتخذ قرار كمجلس بدنا نعرف مدى تجوابع الحكومة في هذا الموضوع، اما ان نحيل كل شيء المستحيل وغير المستحيل هذا كلام مستحيل، ويجب ان نحترم قراراتنا ويجب ان نحترم انفسنا، الضريبة لا تفرض الا بقانون كيف نطالب تخفيف هذه الضريبة من وزير الشؤون البلدية والقروية، هذا الاقتراح يجب ان يحفظ وانا انسب حفظ هذا الاقتراح، وشكرا.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكرا، من يوافق

على حفظ هذا الاقتراح؟ تسمعون المقرر؟ تفضل الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: بخصوص هذا الاقتراح او هذه الشكوى ذهبنا الى معالي وزير البلديات وتباحثنا معه في امر هذه الشكوى، القضية تتعلق ان صهاريج النضج اصبح لها مكان مخصص الان بعيدا عما كان عليه سابقا، ويترتب على هذا كلفة تشغيل المكان الجديد ولذلك اهل الصهاريج هم اولي بدفع هذه الكلفة وفرضوا عليهم كل يوم دينار مقابل ان تلقى هذه الصهاريج من هذه النفايات في هذا المكان، الان يطالبوا اصحاب الصهاريج ان هذا الدينار في اليوم كثير، القضية ليست قضية مترتبة على اساس قرار حكومة كما ذكر معالي ابو فيصل، انما هذا اجراء اداري قادم من البلدية على صهاريج نضج مقابل كلفة تشغيلية لهذا المكب الجديد، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، هل

نطرحه للتصويت ابو فيصل؟

من يوافق على حفظ هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام بالوكالة: ١٨ - ٦٠.

معالي رئيس المجلس: ١٨ من ٦٠، يوافق على تحويل الاقتراح.

السيد المقرر:

١٧ - الشكوى رقم (٤٢٣) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٠، والمقدمة للمجلس من موظفي المجالس البلدية والقروية في المملكة، يطالبون بشمول وتطبيق نظام الخدمة المدنية عليهم، واحتساب

سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: حقيقة مداخلتي تتعلق بمدى تأكيد الاخوة في اللجنة الادارية حول حقيقة احقية هؤلاء الموظفين في العقود يبدو لي باب العقود وباب المياومة هي من الابواب التي تفتح كثيرا من اعمال غير صحيحة وافتتات على الحقوق، الحقيقة اذا قلنا تحويل الموضوع للحكومة باطلاق الامر قد يعني ذلك فعلا اننا نقر تعيين موظف بعقد تهرب من قواعد مستقرة في نظام الخدمة المدنية واسس التعيينات، قد يعني ذلك حقيقة سيدي الرئيس، لذلك انا حقيقة كنت اتقن على الاخوة في اللجنة الادارية ان يوضحوا هذه النقطة، انا لا اريد ان اناقض نفسي، كثيرا نشكو من قضية العقود والمياومة وهي التفاف في غالبيتها على قواعد التعيين في نظام الخدمة المدنية، هل مثلت هذه النقطة في اللجنة الادارية؟ وما مدى فعلا احقية هؤلاء الموظفين بالعقود؟ ثم كيف نطالب بأن يعينوا مصنفين اذا كانت القواعد غير منطبقة عليهم هذه قضايا اعتقد ان اللجنة قد تكون بحثتها لكن اري ان تضعنا في الصورة حول هذه القضية، وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: سيدي بالنسبة للمياومة كما تعلم في نظام الخدمة المدنية المياومة ليست وظيفة عامة وبالتالي ابتداءا كما ذكرت لا يصح للوزير ان يعين على الوظيفة العامة انسان في المياومة، لكن زي ما يقولوا بالمثل الشعبي «خطا شايع ولا صواب منسي».

خدماتهم لدى الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية الاخرى، ومساواتهم بباقي موظفي الدولة. (تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة والاجابة عليها خلال اسبوع).

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

١٨ - الشكوى رقم (٤٣٧) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٠ والمقدمة للمجلس من موظفي سلطة المصادر الطبيعية العاملين بعقود، بخصوص طلب المساعدة في تحويلهم من موظفين بعقود الى موظفين خاصين لنظام الخدمة المدنية. (تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية والاجابة عليها خلال اسبوعين).

معالي رئيس المجلس: استاذ ابو عصام.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: انا اعتقد ان هذه الشكوى واحالتها مخالفة دستورية هناك نظام للخدمة المدنية يحدد صلاحيات التحويل من المياومة الى المقطوع الى العقد الى التصنيف وليس هذا جزء من مسؤوليتنا سند لاحكام المادة (١٢٠) من الدستور التي تترك مثل هذا الامر الى نظام يصدر استنادا لاحكام الدستور، ولست في ذلك مختلفا مع مقدمي الطلب ان كان لهم حق بأن يحولوا اما ان يصح ذلك قرارا من مجلس النواب اعتقد انه تدخل في صلاحيات سلطة اخرى لا مجال له، وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، استاذ

الذي يسير عليه الوزراء في قضية المياومة وقضية المياومة أولا انهم يعينوا في المياومة على وظيفة عامة بالرغم من وجود نظام ينص على ان المياومة ليست وظيفة عامة ولا يجوز التعيين عليها، اما بالنسبة للعقود فاجاء في نظام الخدمة المدنية الموظف في عقد لا يحول الى موظف مصنف الا ان ينفك عن وظيفته أولا ثم يقرر تعيينه في وظيفة مصنفة، اما ان ينقل من عقد الى وظيفة مصنفة لا يجوز، لكن الذي درج عليه الوزراء انهم يحولون من عقود الى موظفين مصنفين خلافا لنظام الخدمة المدنية، وهذا الكلام عندما طلبوه قالوا اسوة بالناس الذين سبق للوزير وان اجري عليهم مثل هذا التحويل، فنحن اذا اردنا ان نقف من الوجهة القانونية فيها انه لا يجوز بأي حال من الاحوال حقيقة اما كما درج عليه العرف العامل مع الوزير فقد حولوا في المياومة وحولوا في العقود، وشكروا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد داود تسوجق رئيس اللجنة الادارية: بسم الله الرحمن الرحيم، الواقع اي اقتراح او شكوى عندما نحول الى الحكومة لا يعني ان المجلس اتخذ قرار بتنفيذ ما في الشكوى او في الاقتراح وانما يعني ذلك دراسة الامر باعتبار ان الحكومة او الوزير المختص لديه المعلومات الكافية عن الموضوع والاجابة بعد الدراسة، لذلك لا يعني تحويلنا الزام الوزير المعني في هذا الموضوع هذه نقطة، النقطة الثانية حقيقة نحن كلجنة ادارية عندما باتني شكوى من وزارة او مؤسسة لا نملك الإدلة

والوسائل والمعلومات حتى نستطيع ان نقول، هل هم محقون بهذا الطلب ام لا؟ الذي يستطيع ان يقرر ذلك الوزارة المعنية التي لديها الملفات والمؤهلات المختلفة، لذلك نحن نحول للدراسة والاجابة، ولذلك تحويلنا لا يعني الزام، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكرا معالي الرئيس، انا اثني على الاقتراح الذي جاء بحفظ هذه الشكوى واضيف ايضا مع تثنيي الكاملة على ما قاله معالي ابو عصام انه حتى العقود هي خاضعة لنظام الخدمة المدنية فكيف نقول نحول هذه الشكوى الى الوزير المختص لينقلهم من نظام العقود الى نظام الخدمة المدنية، حتى العقود موجودة في نظام الخدمة المدنية، وموجودة في نظام الخدمة المدنية صادر بمقتضى الدستور، فأولى بنا ان نحفظ هذه الشكوى افضل، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ علاوي. السيد عبدالحفيظ علاوي: بسم الله الرحمن الرحيم، انا احيل الاخوان الى اجابة احدى الوزارات التي وصلت اليهم اجابة على سؤال احد النواب ولها من عينوا عام ١٩٩٢، بعقود ثم صنفوا في موازنة الـ ١٩٩٣، ولعل الاسماء موجودة بين ايديهم والشكوى تقول بأن يعامل هؤلاء بهذه الوزارة مثل نظرائهم اذن هناك في تجاوز او في عدم مساواة واذا كان مجلس النواب لا تمتد رقبته لثل هذا فانا لا ادري بعد شوي وين راح يكون النواب غير المصالح الخاصة، وشكراً.

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير التكوين والاجابة عليها خلال ثلاثة اسابيع).

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكرا معالي الرئيس، انا اعتقد ان الامور قد تجاوزت حدودها، ان التصنيف خاضع لنظام الخدمة المدنية ولجدول التشكيلات، ما رأيكم لو لم يكن هناك وظائف شاغرة لهذا الامر، انا اعتقد ان الامر بدأ ينزلق قليلا، قليلا لتدخل غدا في تعيين موظفين واضاعة جهد هذا المجلس، ولذلك ارجو ان نصر مرة اخرى على ان هذه الشكوى ليست جديدة بالبحث، شكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، استاذ عبدالسلام.

السيد عبدالسلام لمريجات: معالي الرئيس، الحقيقة لابد من توضيح هذه النقطة التي اصبحت تثار في كل قضية، اذا قلنا واخذنا مبدأ بأن كل شيء ينظم بقانون او ينظم بنظام لا يجوز لهذا المجلس التدخل به وان فلان او احد من الوزراء او غيره اتخذ صلاحياته بموجب هذا النظام او بموجب الصلاحيات الممنوحة له فانا نحن ان جانب الحق والصواب نحن كمجلس نواب، بصرف النظر عن الحكومة اي حكومة نحن لنا صلاحية الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية بموجب الدستور هذه الرقابة تمتد الى كل تصرف قانوني او غير قانوني، اذا كان التصرف يستند الى قانون يستند الى صلاحيات منوطة بالشخص

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ محمد ابوفارس.

الدكتور محمد ابوفارس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله. الحقيقة انا كنت اود ان الصورة التي عرضها معالي رئيس اللجنة القانونية سليم الزعبي هي تناقض هذه الصورة تماما، هو ينتقد اناس بعقود وراتبهم أعلى من المصنفين ولهم حقوق وامتيازات وما الى ذلك، هذه الحقيقة الشكوى او هذا الطلب من ناس يزعمون انهم بحالة اذا صنفوا تتحسن احوالهم اسوة بنظرائهم، والحقيقة شيء منطوق ان نحال الى الجهة المختصة لتبحث ذلك وانا اقترح التصويت على الموافقة على تسبب اللجنة الادارية، وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: هناك اقتراح بحفظ هذه القضية، من يوافق على حفظ هذه القضية؟ لا تستحق اكثر من هيك استاذ عبدالسلام قضية واضحة، من يوافق على حفظ هذه القضية؟ الاصوات.

موافق عليها وترسل، البند الذي يليه السيد المقرر.

السيد المقرر: ١٩ - الشكوى رقم (٤٤٥) تاريخ ١٩٩٣/٢/١١ والمقدمة للمجلس من موظفي مستودعات تموين الرصيفة، بخصوص مساعدتهم في تصنيفهم، حيث ان وزارة التكوين يعمل بها مجموعة كبيرة على حساب الانهار ووزارات مقطوع منذ فترة طويلة.

هكذا من الشكوى

بموجب قانون أو نظام فنحن نراقب صحة انطباق هذا القرار، وصحة هذا التصرف على القانون والنظام الذي اعطاه تلك الصلاحية لذلك أنا لا أجد أن هناك تدخل بمعنى التدخل من مجلس النواب بصلاحيات السلطة التنفيذية في مثل هذه الأمور، مجلس النواب ينظر فقط في شكاوى يرى أنها محقة أو غير محقة ولا يفرض قراره على الحكومة، وإنما يحيلها إلى الحكومة لتدرسها ضمن الأطر والأسس والقواعد المتبعة وضمن القوانين التي تحكم أي عملية من هذه العمليات، وبإمكان الحكومة عندئذ أن تجيب بأن هذا لا ينطبق عليه هذا الأمر أو ذاك وهكذا، أما أن نقر هذا المبدأ بأنه لا يجوز لنا أن نتدخل في معنى ذلك إلغاء الرقابة البرلمانية على أي عمل من أعمال السلطة التنفيذية، لأن كل عمل من أعمال السلطة التنفيذية يستند في الأصل إما إلى الدستور أو إلى قانون أو إلى نظام.

معالي رئيس المجلس: شكراً، دكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس من خلال اطلاعي على كثير من القضايا في هذه الموضوعات المشابهة يتبين أن هنالك خلل في بعض الموظفين يحول خلال سنة أو سنتين بعضهم يمكث أكثر من ذلك وهذه في الحقيقة تدل على عدم المساواة أو على عدم التزام الانظمة في هذه القضايا، وما دام الأمر وجواز النظر فتحويله إلى الحكومة لتطالع هذه المسألة وتقول كلمتها في المسألة فإذا كان فعلاً هذه الشريحة تطبق عليها الانظمة ولا يستثنى أحد من التطبيق ولا يوجد أحد تقدم على

زملائه وما شابه ذلك وفي التزام حسب السنوات إلى غير ذلك، فعندئذ يكون جوابها النظام نلتزم به، لكن إذا تبين أن هنالك خلل في هذا الجانب أو في غيره فلا بد من اصلاحه ولذلك أرى أن القضية ليست تدخلاً في شؤون الحكومة بمقدار ما هي عبارة عن مشاور مع الحكومة في هذه المسائل وممارسة سلطة المجلس الرقابية في هذا الجانب، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل ترون استمرار المناقشة ولا تصوتون عليه؟ من يرى حفظ هذا الموضوع؟ من يرى الحفظ؟

السيد الأمين العام بالوكالة: ١٢ - ٦١.

معالي رئيس المجلس: ١٢ من ٦١. لم ينجح وموافقة على إحالة الشكاوى.

السيد المقرر:

٢٠ - الشكاوى رقم (٥٠٧) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٧، والمقدمة للمجلس من موظفي سلطة الطيران المدني، بخصوص الاختلافات في تطبيق احكام نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ عليهم. الأمر الذي أدى إلى تنزيل رواتبهم بمقدار الثلث ووقف صرف مكافأة راتب الثالث عشر بطالبون بتعديل المادة ١٦٧/ب من نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ بحيث يشملهم نظام الحوافز. (تري اللجنة جواز النظر واحالتها إلى سيادة رئيس الوزراء والاجابة عليها خلال ثلاثة اسابيع).

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

٢١ - الشكاوى رقم (٦٠٥) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٧ والمقدمة للمجلس من المتقاعدين المنتفعين من مؤسسة الضمان الاجتماعي، بخصوص مطالبهم بزيادة رواتبهم التقاعدية.

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها إلى معالي وزير العمل والاجابة عليها خلال اسبوعين).

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

معالي رئيس المجلس: موافقة، شكراً الاستاذ المقرر، البند الذي يليه السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام بالوكالة: شكراً معالي الرئيس.

٢ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم حول القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٨، قانون التربية والتعليم. ملاحظة اعتباراً من المادة (١٤)

معالي رئيس المجلس: استاذ مقرر اللجنة القانونية، تفضل استاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، اقترح تقديم البند المتعلق بقانون نقابة المعلمين على البند المتعلق بقانون التربية والتعليم لأن قانون التربية والتعليم قانون مؤقت ومشروع قانون نقابة المعلمين مشروع قانون فإمل أن ننجز مشروع قانون نقابة المعلمين حتى لو تأخرنا في قانون التربية والتعليم فهو قانون

مؤقت وتنفذ المقعول.

معالي رئيس المجلس: اتوقع أن هذا الأمر إذا سمحتم لي أنا قصدت حقيقة أن الحق قانون نقابة المعلمين خلف هذا القانون مباشرة للاهمية وحتى تكمل الموضوع كله، كما تعلمون أن قانون التربية والتعليم هو القانون الأم ويتبعه قانون النقابة للعاملين في هذا القانون الأول، وأجد أن الأمر لا يتعدى خلال الأسبوع هذا والأسبوع القادم ينتهي كل هذا، ولا أجد حقيقة إلا وضعه أمام ما يجب أن يضعه اصلاً بعد القانون حتى ينتهي، لكن قصدت منه الاستعجال، ولهذا أجد أن القانون الأم هو الأصل ثم يتبعه قانون النقابة مباشرة خلال الأسبوع هذا والقادم أن شاء الله الأمر ينتهي كله، وينتهي الأمر كله أن شاء الله فقط نريد منكم الآن مساعدونا في النقاش، تفضل استاذ المقرر المادة (١٤).

الدكتور محمد ابولمارس مقرر اللجنة القانونية: المادة كما وردت بالقانون المؤقت.

الفصل الرابع

٤ - جهاز وزارة التربية والتعليم

المادة ١٤ - ينظم جهاز الوزارة على الاسس التالية:

١ - تنشأ في الوزارة الوحدات الادارية والاقسام الكافية لتمكين الوزارة من القيام بأعمالها على نحو يضمن حسن سير العمل وسرعة انجازها وذلك وفقاً لنظام التنظيم الاداري للوزارة.

استوعب النقاش هذا الموضوع استيعاباً كاملاً وصورة واضحة للمجلس الكريم لذلك اقترح ان يصوت على هذا المقترح وهو الغاء هذا الفصل كاملاً بأنه يجب ان يصدر بموجب نظام وليس بقانون، لذلك اقترح التصويت على هذا حتى نمضي فيما بعد في قضية الفصل الخامس، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي رئيس لجنة التربية والتعليم: أرجو ان اذكر الاخوة الزملاء ان الوزارات التي لم يشتمل قانونها على مثل هذه القضايا تعاني من فساد اداري وتعاني من تسف في نقل الاجهزة الادارية، المدير يصبح رئيس قسم ورئيس القسم يصبح مدير لعدم وضوح مثل هذه القضايا، ان قانون التربية والتعليم لا يعقل ان لا يشتمل على مبادئ وقوانين تتعلق بجهاز وزارة التربية والتعليم كاسس واطار عام وتبقى للوزارة التنظيمات والتفصيلات في هذا، وانا احب ان اذكر اخواني لان كثير من الوزارات التي ليس لديها مثل هذا ونحن نعتز بوزارة التربية والتعليم انها الوزارة الوحيدة الاولى التي وضعت تنظيم هيكلي وضعت قانون هو الذي هي هذه الوزارة من كثير من الهزات ورغم ان جهازها كبير لكن هذا الجهاز بقي على ما يقال بقي الفضل بكثير لوجود مثل هذه المواد وهذا القانون، اذكر بهذه القضية ولدي وثائق حول وزارات تعاني وتعاني لعدم وجود مثل هذا الاطار العام في القانون، وشكراً. لذا ارى ان يصوت على قرار لجنة التربية او اللجنة القانونية ونمضي، وشكراً.

ب - ان يتناسب عدد العاملين في الوزارة والميدان مع عدد الطلاب والمعلمين في جميع المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة بصورة تمكنهم من القيام بأعمالهم ونتاج عملية التربية والتعليم.

قرار لجنة التربية والتعليم

شطب عبارة (على الاسس التالية) والاستعاضة عنها بعبارة (وفق التنظيم الاداري للوزارة) حسب الاسس التالية:

أ - شطب كل ما يأتي بعد كلمة «انجازه».

اضافة فقرة جديدة (ج) بالنص التالي:

تشغل القيادات الادارية في مركز الوزارة ومديريات التربية والمدارس وفق اسس تضمن مصلحة العمل ومتطلباته وتطوره وتراعي حقوق الموظف بموجب كفايته وأقدميته ومؤهله ودرجته.

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما وردت في القانون المؤقت.

معالي رئيس المجلس: هذه اعادة هذه المادة وقد نسقشت ولم يتم اتخاذ قرار بشأنها بالجلسة الماضية، وأرجو ان نبدأ من حيث انتهينا في الجلسة الماضية، كان هناك اعتراض او اعتراضات وكان هناك تعليق لمعالي وزير التربية والتعليم على الموضوع ونستمر الان بالمناقشة لهذه المادة، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، هناك اقتراح في الجلسة السابقة يدفع بعدم دستورية هذا الفصل كاملاً ولذلك وقد

مثل المادة (٢٥) التي هي في فصل آخر وقد يطال مواد أخرى فأرجو النظرة الشمولية لهذا الموضوع على اساس اتخاذ القرار ان يكون لا يعيدنا الى المربع الاول في هذا القانون، فالنقاش اقترح بحذف هذه المواد لعدم الدستورية مطروح على المجلس الكريم، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد سليم الزعبي رئيس اللجنة القانونية: شكراً معالي الرئيس، حقيقة الامر يجب ان نفرق بين نص يناقض حكماً دستورياً، وبين نص لا يناقض حكم دستوري، هذه قضية في غاية الاهمية لقرأنا المادة (١٢٠) من الدستور تقول تلك المادة ان التقسيمات الادارية في المملكة الاردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها واسماؤها ومنهج ادارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم تعين بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك، الامر يتعلق بمنهج ادارة وزارة التربية والتعليم والزملاء وخصص بالذكر معالي الاخ عبد الرؤوف الروابدة يقول ان ادارة وزارة التربية والتعليم هنالك تنظيم لادارة وزارة التربية او نظام لادارة وزارة التربية والتعليم صادر بموجب المادة (١٢٠) وهذا صحيح وانا اتفق معه بذلك، وايضا هنا قانون للتربية والتعليم ويقول الزميل ان القانون ينظم ما نظمه النظام هكذا افترض انه يقال يقول ذلك، ويخرج في نتيجة ان في ذلك مخالفة للدستور، حقيقة الامر لا ليس هنالك مخالفة للدستور هذه ناحية لان المادة الاولى في الفصل الرابع التي هي المادة (١٤) تقول تنظيم جهاز وزارة التربية والتعليم وفق

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: شكراً معالي الرئيس، ليس موضوع النقاش مدى حاجة وزارة التربية والتعليم الى تنظيم اداري لان من المسلم به ان اي مؤسسة بحاجة الى نظام للتنظيم الاداري، نحن نتناقص عن نقطة دستورية التنظيم الاداري وترتيب جهاز الخدمة المدنية ورد الدستور به نص صريح في المادة (١٢٠) انه ينظم بموجب أنظمة تصدر بمقتضى الدستور ولا تصدر بمقتضى القانون، والقانون لا يلغو فلا يعيد ذلك النص ولو موافقاً للدستور في نص قانوني الاصل ان نلتزم بالدستورية واعتقد ان الدستورية ليس فيها تصويت اذا طرح رأي بطعن في دستورية قانون لا يصبح الموضوع موضوعاً للتصويت وإنما يحسب به وفقاً لاحكام الدستور وهو العودة للمجلس العالي لتفسير الدستور فليس من حقنا ان نصوت على ان موضوع دستوري. ويتبين بعدئذ انه ليس دستورياً من هنا سيدي الرئيس، فانهي اقترح احالة الفصل الرابع الى المجلس العالي لتفسير الدستور لبيان مدى دستوريته مع اننا الذين طعننا بعدم دستوريته نؤمن بنصوصه والحاجة لها ويجب ان تكون موجودة ولكن موقعها نظام الخدمة المدنية ونظام التنظيم الاداري لوزارة التربية والتعليم، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، أرجو ان يكون واضحاً ان ما هو مقترح الان وعليه تنبئة هو حذف المواد (١٤)، (١٥)، (١٦)، (١٧)، (١٨)، (١٩)، (٢٠)، (٢١)، (٢٢) وقد يطال مواد أخرى

هكذا من الأشهر

نظام ادارة وزارة التربية والتعليم، يعني ما خرجت عنه والنظام هذا دستوري، نظام دستوري بقوة القانون بالنسبة يعني عندما يحيل القانون الى قانون اخر لا يعني ذلك اننا خالفنا الدستور تحت اي ظرف من الظروف هذه ناحية، الناحية الاخرى باقي المواد اذا قرأناها نتحدث عن الشروط الواجب توفرها في المعلم مثلاً، معلم المرحلة الالزامية معلم المرحلة الثانوية، شروط وليست ادارة انا بقول بدي معلم من المرحلة الابتدائية هكذا، معلم المرحلة الثانوية بشروط كذا، المشرف التربوي شروط تتعلق بالمشرف التربوي هذا امر ليس امر اداري، امر يتعلق بمشغل المركز وليس في المركز، القضية قضية المديرية خلاف وكذا متفقين وفق نظام ادارة وزارة التربية والتعليم، لكن مدير المدرسة معلم المدرسة المشرف التربوي... الخ، وضعت شروط في قانون التربية والتعليم وهو قانون ينظم التعليم وينظم التربية في آن واحد وينظم ايضا ويحدد الشروط الواجب توافرها فيمن يحقق التعليم ويحقق التربية على اكمل وجه بينما هناك تنظيم اداري لكي كيف ندير الوزارة لا كيف نقيم التعليم، هذه ناحية ثانية، الناحية الثالثة ايضا سيدي الرئيس قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤، هناك فصل خاص فيه يتكلم وهذا القانون بقي ساريا حتى صدور القانون المؤقت عام ١٩٨٨، قانون التربية والتعليم فيه فصل خاص يتعلق بجهاز وزارة التربية والتعليم في المواد (٧٨ الى ٨٩) توسع كثيرا حتى في ادارة وزارة التربية والتعليم ولم نقل ان ذلك غير دستوري، وكان هناك ايضا

نظام التنظيم الاداري في وزارة التربية والتعليم رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١، والتي حقيقة معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم في الجلسة الماضية استأذن المجلس او خرج واخذ معلومات عن كيفية صدور هذا النظام، لو رجعنا الى هذا النظام نجد انه صدر هذا النظام بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور صحيح والمادة (١١٧) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤، المادة (١١٧) تقول ان صدور الانظمة وفق احكام هذا القانون، يعني هذه نقطة حقيقة احببت ان اضيفها تزيد حقيقة هي لا حاجة لها لكن ايضا وجد نظام اداري ووجد قانون التربية والتعليم تحدث عن الجهاز الاداري في قانون الـ ١٩٦٤، بتوسع كبير، هنا توجد مادة واحدة المادة (١٤) تحدثت عن تنظيم وزارة التربية والتعليم الاداري وحقيقي مزيد من الحرص قالت وفق التنظيم الاداري ما عدا ذلك من مواد الفصل لرابع الذي يطالب بعض الزملاء بحذفها هي امور تتعلق بشروط يجب توفرها في المعلم في مدير المدرسة في المشرف التربوي... الخ، فقط وهذه امور يجب ان تكون مثني هذا القانون سيدي الرئيس لا خشية ولا خوف من ان هذا الفصل غير دستوري حقيقة ما في اي مخالفة لاي حكم دستوري وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله. بالاضافة الى ما قاله رئيس اللجنة القانونية اضيف حينما نقول ان هذا الفصل عدم دستوري يعني ان هذه المواد باطلة

خلال اجهزتها المتخصصة وعمر على ديوان التشريع ثم يقره مجلس الوزراء ثم يقرن بالارادة الملكية فاذا اضيفت ببجهد السلطة التنفيذية جهد السلطة التشريعية فهو اولى ومن جهة اخرى هذا القانون وضعه العاملون في حقل التطوير التربوي ثم هم ادرى بخصوصيات هذا القانون فاذا وضعوه في هذه الصيغة فالاولى ان تتجاوب مع هذه الرغبة من العاملين المتخصصين في الميدان، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، استاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكرا سيدي الرئيس، الواقع بمراجعة المادة (١٢٠) من الدستور تقول التقسيمات الادارية في المملكة الاردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة، تعني ايضا تشكيلات دوائر الحكومة في المملكة الاردنية الهاشمية وكذلك ودرجاتها واسماؤها ومنهاج ادارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم اطلاقا، هذا معناه ايضا في كافة انحاء المملكة هذا هو الذي يقتصر اذا كان التنظيم في المملكة الاردنية الهاشمية حقيقة هذا يدخل في باب نظام الخدمة المدنية؟ اما في هذا الفصل، هل نحن ننظم اي شيء يدخل بما نصت عليه المادة (١٢٠) اطلاقا لا الواقع هذا نحن ننظم شيء يتعلق في وزارة التربية والتعليم ولا شأن له اطلاقا بما دخل في نطاق المادة (١٢٠) ولذلك انا استغرب مقولة ان هذا يتعارض مع الدستور ومع ذلك يفرض انه يتعارض مع الدستور ونحن ندرك ان الدستور هو القانون الاعلى الذي يعلو على كل القوانين، فهل ياترى النص

ولا تنتج اثارا وكل ما انتجته من اثار ينبغي ان يعاد النظر فيها لانه ما بني على باطل فهو باطل ويرتب على هذا مقاضاة ويرتب على هذا طعون واجراءات كبيرة جدا ينبغي ان نستوعبها اذا قلنا ان هذا الامر غير دستوري مع اني اؤمن ان هذه دعوى تحتاج الى برهان بل البرهان بعكسها تمام لا تناقض ولا ينص الدستور بالرفض الامر الاخر ان هذا قانون مؤقت وهو ايضا بموجب الدستور في غياب السلطة التشريعية السلطة التنفيذية تضع هذا القانون المؤقت فاذا ما اجتمعت السلطة التشريعية تنظر في هذا القانون لتجيله من قانون مؤقت الى قانون دائم وحتى لو بقي قانون مؤقت يمكن جميع اثاره بلا استثناء، القانون يا سادة هو يوضح سياسة التعليم في البلد وبالتالي هذه السياسة ينبغي ان تكون واضحة في جميع بنودها وكذلك كوادرها، اكرر ان الغاء هذا الفصل يترتب عليه فراغ تشريعي لان كثير من الامور بنيت على هذه المواد ومن ثم حين يحضر هذا الفراغ التشريعي يوجد ارباك جديد لجميع الجهات المختصة لتطبيق هذا القانون، وبناء عليه انسب الموافقة على قرار اللجنة القانونية والتصويت على ذلك، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ الكوفي.

الدكتور احمد الكوفي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة استغرب من اخواننا النواب، كيف يطالبون بأن تحكم هذه الفصول او موادها بنظام ولا يطالبون أن تحكم بقانون؟ مع ان القانون يجعل الرقابة ابتداءا لمجلس النواب بينما النظام تضعه السلطة التنفيذية من

هكذا من أهل

الذي يتعارض مع الدستور عندما يدفع به امام المحاكم لكي لا يعمل ويعمل القانون الاعلى هو نقول ذلك عندما نحذف النص، النص الغير موجود الي لم يدخل في القانون هو الذي يتعارض مع الدستور، الاصل ايها السادة ان النص الذي يتعارض مع الدستوري لاحكم عليه انه متعارض مع الدستور ان يكون موجود في القانون، ليس في عالم الغيب غير موجود، ولذلك في البناء القانوني للدولة توجد ويشرع المشرع نصوص يمكن ان يشرع المشرع مخطئا وطبعاً المشرع يجب ان يتجنب ان يضع تشريع مخالف للدستور لكن ايضا رغم حرص المشرع على وضع قوانين لا تتعارض مع الدستور يمكن ان يوجد نصوص تتعارض مع الدستور لكن الاصل وجودها لا حذفها ولست ادري ان كنت اوضح نفسي جيداً في هذه النقطة، فاذا حتى لو كان كما يذهب البعض انه معارض للدستور الاصل ان يكون موجوداً ليحكم الجهة التي لا تعمل هذا النص بوجود هذا النص انه معارض للدستور وليس بحذفه ولذلك حقيقة، اذا حذف هذا النص نحن هدمنا قانون التربية والتعليم كله والواقع بحاجة يصير الى اعادة كاملة له لنرى كيف نبني هذا القانون بناء جديداً مع حذف هذه الفصول، لذلك انا اعود لاقول ان هذه النصوص ليست معارضة للدستور وارجو المجلس ان يصوت على بقائها لانها ليست متعارضة مع الدستور وحتى لو كانت متعارضة الاصل بقائها ليحكم لها فيما بعد انها متعارضة او غير متعارضة ولا نقرر الآن ذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل

تصوتون؟ هناك رأي وثني عليه، ان المواد من (١٤ الى ٢٢) والفصل الرابع جهاز وزارة التربية والتعليم يطلب حذف هذه المواد لمعارضتها بالدستور، من يوافق على ذلك؟
تأتي لاحقاً لكن الان لم اسمع وثني عليه، الي سمعته هو تقرير ان حذف هذه المواد المعارضة للدستور هذا الاساس بعدياً يأتي العلاج الامر موضوع ثاني، من يوافق على هذا الاقتراح بحذف المواد من (١٤ الى ٢٢) وهو الفصل الرابع من هذا القانون او مشروع القانون، من يوافق على ذلك؟ رجاء الايدي ترفع وتعد.

السيد الأمين العام بالوكالة: ٨ - ٥٥.

معالي رئيس المجلس: ٨ من ٥٥، اذا نستمر بالنقاش في المواد، مادة مادة، الاحالة متى الآن؟ الاحالة نحن نناقش ما هو وجه الاعتراض، استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: سيدي الرئيس، المجلس صوت على السير بهذه المواد وانا مع تصويته هو حر بقراره. لكن حماية للدستورية نستمر بالدراسة وبالاقرار ولكننا نرمز هذه المواد الى مجلس...

معالي رئيس المجلس: اذا سمحتم خليه يكمل.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: يا سيدي فيه خبراء وفقهاء التربية والتعليم نستأذهم، نحن نحكي نص قانوني يا سيدي، نحكي نص قانوني خليهم يتركوا الخبرة.

معالي رئيس المجلس: يا اخي خليه

يحكي، كل واحد يأخذ دوره.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: الموضوع

المطروح موضوع دستوري وليس ما نقش في اللجنة القانونية او لجنة التربية وقرار المجلس كان واضحاً، اذا طرحت نقطة جديدة يتحدث بها سيدي الرئيس، انا ما ا قوله نحن نسروفر ولا تأخذ القانون وليصدر القانون لكن حماية للدستورية، اقول لماذا لا نرسلها ونستمر بالاقرار ولا نتوقف؟ شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة القانونية: معالي الرئيس حقيقة الاستاذ عبدالرؤوف بالتالي اتفق معنا قال نستمر في القانون. فنستمر يا سيدي الحقيقة اريد ان اقول شيئاً ان الاقتراح بالاحالة لديوان التشريع العالي ما حدثني عليه فنياً، على اي حال نستمر يا معالي الرئيس نستمر.

معالي رئيس المجلس: نستمر تركلوا على الله، استاذ حسني خيلينا ثمشي، تفضل.

الدكتور حسني الشيباب: بالنسبة للموضوع انا اري ان نصوت على الاقتراح، ونصوت على الاقتراح خبير من ان نبقي الامر معلق ثمشي في القانون ونحول الموضوع الى المجلس العالي.

معالي رئيس المجلس: المادة (١٤) معروضة على المجلس الكريم. عندنا النص المقدم في القانون المؤقت، عندنا اقتراح من اللجنة التربوية واللجنة القانونية توافق على ما جاء في القانون المؤقت، من يوافق على رأي

اللجنة القانونية؟

السيد الأمين العام بالوكالة: ٤١ - ٥٥.

معالي رئيس المجلس: ٤١ من ٥٥. وموافقة على المادة (١٤) (أ وب). المادة التي تليها.

السيد المقرر: المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة ١٥ - تنشأ في كل محافظة ولواء مديرية للتربية والتعليم يرأس كلا منها مدير للتربية والتعليم ويساعده عدد من الموظفين، وتتناط بالمديرية مسؤوليات العمل على انجاح عملية التربية والتعليم في المحافظة او اللواء وتطوورها.

قرار لجنة التربية والتعليم
موافقة.

قرار اللجنة القانونية.
موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة، الاستاذ الزين.

الدكتور محمد عضوب الزين: شكراً معالي الرئيس، حقيقة في عندي مجرد استفسار من معالي وزير التربية جاء في هذه المادة، تنشأ في كل محافظة ولواء مديرية للتربية والتعليم، وعلى سبيل المثال وليس الحصر انه لا يجهز احدات اكثر من مديرية في محافظة، فعل سبيل المثال، محافظة مثل الزرقاء او المرق كيف يستطيع سكان الازرق والحلايات والضليل ان يتوالم طبيعة عمل التربية مع محافظة الزرقاء نرى عدد السكان يزيد عن (٧٠٠) الف وكذلك محافظة

هكذا من الأهل

المفرق لانه ليس فيها الوية، فكيف امكانية مواثمة هذا الامر بالنسبة للتربية والتعليم؟ الا يمكن لنص معين يعرف بالتأكيد اكثر من قبل التربية والتعليم ان يكون هناك نص يعمل على مواثمة هذا الامر وكما قلت ان يحدث في كل محافظة مديرتين او ربما على سبيل المثال ربما ثلاثة افضية متقاربة بالامكان احداث مديرية تربية وتعليم لها. لانه ليس الامكان الان ان تناقش وزير الداخلية بأمر من هذا، وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ حسني الشيايب.

الدكتور حسني الشيايب: الدكتور الزين اراء امر وجيها واستجابة للفكرة التي اقترحها ارى ان يصبح النص على الوجه التالي، تنشأ في كل محافظة ولواء مديرية للتربية والتعليم او اكثر.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: فقط من باب الصياغة تنشأ في كل محافظة ولواء مديرية للتربية والتعليم يرأس كل منها ضمير عائد الى مديرية التربية والتعليم، مدير يعني لماذا نكرر مدير للتربية والتعليم مرة اخرى هذا التكرار لا مبرر له يرأس كل منها مدير ويساعده عدد من الموظفين، هذا يزيد لا قيمة له.

معالي رئيس المجلس: الشيخ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي: جو: اضافة كلمة او اكثر.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة القانونية: لا مانع لدى اللجنة القانونية اذا سمح لي الاخوان او لدي من اضافة عبارة او اكثر واعتقد ان رئيس لجنة التربية يوافقني الرأي في هذا الكلام، لا مانع من اضافتها.

معالي رئيس المجلس: معالي الأستاذ ذوقان الهنداوي.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: معالي الرئيس الموضوع المطروح يتعلق باللغة وهذا الامر يعود للقانونين لتفسير اللغة في واقع الأمر وزارة التربية والتعليم لم تكن تفهم من المادة (١٥) بأنه لا يجوز انشاء الادارة واحدة للتربية والتعليم في المحافظة او الدائرة، عندما قال القانون تنشأ في كل محافظة ولواء مديرية للتربية والتعليم يرأس كل منها، كانت تعتقد بأن هذا النص بأنه اذا وجد لواء او محافظة فيترب على الوزارة ان تنشأ بها مديرية للتربية والتعليم ولكن قد يستدعي الأمر انشاء اكثر من مديرية في المحافظة كما حصل في عمان، في محافظة عمان ثلاث مديريات للتربية والتعليم مديرية في عمان الأولى مديرية في عمان الثانية، ومديرية في الضواحي وهي كلها تقريباً محافظة واحدة، لذلك اذا كان المجلس يرى بأن في هذا النص من ناحيته لغويته حصر وقصر بأنه لا يجوز انشاء الا مديريه واحدة باعتقادي ان الاعتراض واضح، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ارجو ان يكون ما قاله معالي الوزير واضحاً ولا مشكلة في

السيد المقرر: المادة كما وردت في القانون المؤقت.

المادة ١٦- يشترط في رؤساء الاقسام والاعضاء الفنيين المختصين في مركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم في المحافظات والالوية ان يكونوا مؤهلين للتعليم في مرحلة تعليمية وان يكونوا ذوي خبرة تربويه لا تقل عن خمس سنوات.

قرار لجنة التربية والتعليم موافقة

قرار اللجنة القانونية موافقة.

معالي رئيس المجلس: الأستاذ محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: هذه النقطة فيها من الجانب الفني المتميز وتشير الى رؤساء اقسام واعضاء فنيين لذلك فانا ارى انه ان تضاف في نهاية هذه الفقرة ويفضل ان يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الأولى وذلك لكون ان هذه العمل يحتاج الى نوع من الكفاءة يجب ان تكون قادره على تحمل مثل هذه المسؤوليات عندما ينص على ان يكونوا مؤهلين للتعليم في مرحلة تعليمية قد يعني في هذا الموضوع حلة الدبلوم ومثل هذا العمل الفني المتخصص يفضل ان يكون من الجامعيين لذلك اقترح ان تضاف ويفضل ان يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الأولى في نهاية المادة (١٦). وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ رئيس اللجنة التربوية.

ذلك، يعني عمان كان فيها (٤) مكاتب تربية وكل واحد مديرية تربية، الزرقاء (٢) كان، الان فيها عمان (٢). مثل ما تكلم معالي الوزير، هل هذا يكفي؟ يعني لم يفهم على الإطلاق انه مقصور على مديرية واحدة وما هو معمول به من سنوات طويلة هو هذا النص وفي بالحاجه، الشيخ العلوانه.

السيد محمد العلوانه: بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس، انا اعود لأطرح ملاحظات حول هذا الفصل. هذا الفصل هو عبارة عن آلية لتنفيذ العملية التربوية بموجب هذا القانون، واعتقد ان وضع هذه الآلية بقانون يحدث صعوبة قد لا يمكن تجاوزها عندما تنشأ مشكلة تحتاج الى حل.

معالي رئيس المجلس: نحن صوتنا عليها اذا سمحت، لا يجوز بحث ما تم اقراره الآن.

السيد محمد العلوانه: معلى يا سيدي هذه ليس مادة وحده هذه فصل كامل.

معالي رئيس المجلس: نحن عرضنا المواد بالفصل كلها، تم التصويت واتخذ قرار بأغلبية كبيره جداً لا يجوز العوده لموضوع تم اتخاذ قرار به من المجلس، لا يجوز استاذ اذا سمحت، الفصل كله الأستاذ العلوانه، جهاز وزارة التربية والتعليم من (١٤ الى ٢٢) تم اقرارها بأغلبية كبيره انها مقبولة والمبدأ هذا يجب ان تأخذ به عقراً أخ ابو مهدي.

اي ملاحظة ثانية، المادة (١٥). موافقة؟ موافقة على المادة (١٥). المادة (١٦).

السيد رئيس لجنة التربية والتعليم: معالي الرئيس، هذا موجود في مادة أخرى لأن شرط التأهيل للتعليم قادم في مادة ثانية من هو المؤهل للتعليم ويشترط فيه في رياض الاطفال وان يكون حاصل على الدرجة الجامعية الأولى، وبالتالي هذا وارد في مادة ثانية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اي ملاحظه أخرى، المادة السادسة عشر معروضه على المجلس الكريم. هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة. المادة التي تليها.

السيد المقرر: المادة كما وردت في المشروع.

المادة ١٧- يشترط في المشرف التربوي ان يكون مؤهلاً للتعليم في المرحلة التي يعمل فيها وأن يكون ذا خبرة في التعليم أو الادارة المدرسية لا تقل عن خمس سنوات وأن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الثانية (الماجستير).

قرار لجنة التربية والتعليم. اضافته:- ويجوز الاكتفاء عند الضرورة بمؤهل تربوي لا تقل مدة الدراسة فيه عن سنة دراسية واحدة بعد الدرجة الجامعية الاولى وبخبرة لا تقل عن عشر سنوات. وذلك بعد كلمة (الماجستير).

قرار اللجنة القانونية. موافقة.

معالي رئيس المجلس: اللجنة القانونية موافقة على ذلك حسب ما هو امامنا، الاستاذ ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: الخبرة التي تشترط في هذه المادة هل يجب ان تكون خبره في الأردن ولا خارج الأردن. يعني اذا واحد مدرس في فرنسا على سبيل المثال خبرة؟

معالي رئيس المجلس: الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة هناك نظام في اعتبار الخبرة سواء كانت داخل او خارج الأردن وهذا معروف بالقانون وللذلك السؤال عنه تحصيل حاصل يعني اذا كان خارج الأردن كذا، واذا كان داخل الأردن كذا، فهذا يعود للنظام. معالي رئيس المجلس: نظام الخدمة المدنية يسحب فيها، استاذ فوزي الطعيمه.

الدكتور فوزي الطعيمه: شكراً معالي الرئيس، اريد ان اسأل ما الحكمه من اقتصار الدراسة العليا على سنة بعد الدرجة الجامعية الأولى، معالي الرئيس هناك فرق جوهري بين الدبلوم وبين الماجستير، الماجستير تعطي فرصة للطلاب بأن يمارس البحث وان يمارس المنهجية العلمية ومشرف تربوي اعتقد ان هذه الخبرة الأكاديمية ضرورية جداً. فلماذا نلغى على درجة الماجستير في هذا الأسلوب، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم. الحقيقة جعل مؤهلين للمشرف التربوي الخبرة والشهادة العلمية فلما قال ماجستير قال خمس سنوات لما قال سنة فوق الدراسة الجامعية الأولى قال عشر سنوات وفي ظني خبرة الخمس السنوات تعادل هذا السنة وايضاً قد تكون هناك

مشكلة بالنسبة للأشراف التربوي اذا حصرنا ذلك في الماجستير وهذا حل منطقي وقانوني وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، المادة

معروضه على المجلس الكريم، الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: في نفس المادة، لي ملاحظة على اضافة لجنة التربية والتعليم ويجوز الاكتفاء عند الضرورة بمؤهل تربوي، كلمة عند الضرورة انا اعتقد انها كلمة لا تؤدي المعنى المراد والمقصود لانها قد تتخذ ذريعة بتجاوز بعض الكفاءات بحجة اننا مضطرون لهذا الامر فكلمة لا مضطروننا ليست دقيقة انما يجب ان ينص على ان لعدم توفر ما ذكر سابقاً يمكن ان يحتل بكذا وكذا، اما كلمة ضرورة هنا الحقيقة كلمة مطاطة وغير ملزمة لجهاز التربية والتعليم ان يختار شخصاً مؤهلاً او كفواً، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي رئيس اللجنة التربوية.

السيد رئيس لجنة التربية والتعليم: مع انا صوتنا على المادة، اقول ولذلك يجوز الاكتفاء عند الضرورة، وهو في الاصل ماجستير ولكن عند الضرورة اذا واجهت الوزارة مشكلة وما في ماجستير لماذا تفعل هذه الوزارة، ولذلك حقيقة هذا ليس التفاف اولا وكلمة الضرورة ليست مطاطة، يعني عند عدم توفر الماجستير او عدم موافقة واحد من عمان يذهب ماجستير يشتغل في معان تضطر الوزارة الى ان تنتقل الى الحيار الثاني، فليس التفاف الحقيقة وليس ايضاً كلمة مطاطية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاقتراح تحديداً

اكثر هذا ما فهمته من الاستاذ علي، بدل اللزوم عند عدم توفر المطلوب، على كل حال هذه اقتراحات، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة يا اخوة احياناً قد يجد المسؤول ان سنة فوق الدراسة الاولى مع الجامعة الاولى مع عشر سنوات هي اكثر من ماجستير، يعني فترك الحرية لتقدير المسؤول في هذه القضية اما نحصره، في هذه الحقيقة تضيق وعدم اختيار ما هو انسب واصح وشكراً، وانا اصر على بقاء قرار اللجنة القانونية والتربوية.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم كما جاءت من اللجنتين؟ موافقة.

السيد المقرر: المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة ١٨- يشترط في مدير المدرسة ان يكون مؤهلاً للتعليم في المرحلة التي يعمل فيها بالاضافة الى الحصول على مؤهل في الادارة المدرسية وذا خبرة في التعليم لا تقل عن خمس سنوات لمن يعين مديراً في المرحلة الثانوية وثلاث سنوات لمن يعين مديراً في المرحلة الاساسية.

قرار لجنة التربية والتعليم الموافقة على المادة بعد شطب كل ما يأتي بعد عبارة خمس سنوات.

قرار اللجنة القانونية. موافقة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدردور. السيد محمد الدردور: في جملة بالاضافة للحصول على مؤهل من الادارة المدرسية اذا كان

هكذا من الأشهر

الجامعية فهذه لا خلاف عليها حتى لمعلم رياض اطفال.

ثانيا: دبلوم الادارة نعم وزارة التربية والتعليم تعطي دبلوم فوق الشهادة الجامعية الاولى تخصص ادارة مدرسية، التي عملته اللجنة حقيقة مقرر لجنة تربية معه دبلوم ادارة مدرسية بالاضافة الى الشهادة الجامعية اليي قررت اللجنة انها فقط جعلته خمس سنوات في المرحلة الثانوية والالزامية، دبلوم تربية ستين، دبلوم ادارة، ارجو ان نصوت على قرار اللجنة، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، اي ملاحظة اخرى؟ المادة الثامنة عشر معروضة على المجلس الكريم، هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

المادة التي تليها.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون المؤقت المادة ١٩ - يشترط في المرشد التربوي ان يكون حاصل على الدرجة الجامعية الاولى في علم النفس ودبلوم في الارشاد التربوي او درجة البكالوريوس في الصحة النفسية والارشاد التربوي او الماجستير في الارشاد التربوي.

قرار لجنة التربية والتعليم

شطب عبارة الدرجة الجامعية الاولى في علم النفس ودبلوم في الارشاد التربوي والاستعاضة عنها بعبارة الماجستير في الارشاد التربوي، او على الدرجة الجامعية الاولى في علم النفس، وكذلك شطب عبارة ودرجة البكالوريوس والاستعاضة عنها بعبارة والدرجة

المقصود بهذا المؤهل هو دبلوم التربية فهذا لا يتسنى لحملة دبلوم كلية المجتمع ان يحصلوا عليه وبالتالي سيحرم هذه الفئة من حقهم في هذا المجال علما بانني لا ارى ولم يرد في علمي ان هناك مؤهل اسمه مؤهل ادارة مدرسية لا يوجد بكالوريوس ادارة مدرسية كل ما هو موجود هو دبلوم في التربية والدبلوم في التربية اذا كان هو المقصود فهو يخدم المؤهلين من حملة دبلوم كلية مجتمع وبالتالي يتناقض مع صدر المادة (١٨) التي تشترط ان يكون مؤهلا للتعليم للمرحلة التي يعمل فيها، لذلك اقترح شطب بالاضافة الى الحصول على مؤهل في الادارة المدرسية اضافة الى الشطب الذي قررت لجنة التربية والتعليم.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: شكرا معالي الرئيس، معالي الرئيس لي ملاحظة على الشروط التي يجب توفرها في مدير المدرسة وهي مؤهلة للتعليم، انا اعتقد ان هذه الكلمة مطاطة ويمكن الاختلاف عليها والاجتهاد فيها لذلك اقترح ان تستبدل بحيث ان يكون حاصل على اجازة في التعليم الثانوي. ليس مؤهل تعني مؤهل انه فقط حاصل على اجازة يمكن تعني شروط اضافية، ما هي الشروط الانضائية؟

معالي رئيس المجلس: شكرا، استاذ عبدالحفيظ.

السيد رئيس لجنة التربية والتعليم: شكرا معالي الرئيس ونحن نشكر الاخوان على ملاحظاتهم واهتمامهم، اريد ان اعيد ان مؤهل التعليم في القانون مشروط ان يكون الدرجة

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي رئيس المجلس: المادة (٢٠) بينها (أ و ب). الاستاذ الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

اولا: من حيث الصياغة وتمنح هذه الاجازة على الوجه التالي:

١ - تمنح اجازة، حقيقة هنا من حيث الصياغة في تكرار لا مبرر له، تمنح الاجازة على الوجه التالي:

مهنة التعليم في رياض الاطفال وفي مرحلة التعليم الاساسي للشخص الحاصل على الدرجة الجامعية الاولى وهكذا،

هذه من الناحية الصياغية الامر الثاني اليي هو فقرة (ب) يعطى المعلمون الذين تتوفر فيهم الشروط الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة اجازة مؤقتة الى حين الى متى قد يعطى ذلك لمدة (٤) سنوات او (٣) سنوات فهذا باب واسع جدا يعني انا بفهم يعطى واحد اجازة مؤقتة لثلاثة شهور، فصل دراسي حتى يكمل متطلبات البكالوريوس، اما ان اجعل الامر مفتوح هكذا الحقيقة هذا باب مطاط ويمكن ان يعطى لمن ليس مؤهلا وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة انه ما في تعارض بل في العكس اذا قلنا اجازة، هنا تستأنف حالات فتقول تمنح اجازة مهنة التعليم واما بالنسبة للملاحظة الثانية اجازة مؤقتة يقدمها

الجامعية الاولى».

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي رئيس المجلس: واللجنة القانونية توافق على التنسيب. هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر: المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة ٢٠ - أ - يشترط في المعلم في اي مؤسسة تعليمية حكومية او خاصة ان يكون حاصل على اجازة مهنة التعليم، وتمنح هذه الاجازة على الوجه التالي:

١ - تمنح اجازة مهنة التعليم في رياض الاطفال وفي مرحلة التعليم الاساسي للشخص الحاصل على الدرجة الجامعية الاولى.

٢ - تمنح اجازة مهنة التعليم في المرحلة الثانوية للشخص الحاصل على الدرجة الجامعية الاولى بالاضافة الى مؤهل تربوي لا تقل مدة الدراسة فيه عن سنة دراسية واحدة بعد الحصول على الدرجة الجامعية الاولى.

ب - يعطى المعلمون الذين لا تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفقرة أ من هذه المادة اجازة مؤقتة الى حين اكمال تأهيلهم للحصول على الاجازة المطلوبة.

قرار لجنة التربية والتعليم

اضافة عبارة ويشمل ذلك التأهيل التربوي لمن يمارس مهنة التعليم بعد كلمة الاولى.

المسؤول، اما لا يجوز الحقيقة ان تحصرها لا بشهرين ولا بثلاثة اشهر ولا بكذا ولذلك ان تبقى هذه على اطلاقها بقدرها المسؤول فاما ان تحدث فهذا شيء ليس سليما ولا صحيحا. نعم مؤقتة.

معالي رئيس المجلس: ارجو ان يوجه الكلام حسب الاصول، تحدثت، اخوانا نرجو من الجميع ان نلتزم بأصول الحديث رجاءا خاص، استاذ ابوزنط.

السيد عبدالمعتمد ابوزنط: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا معالي الرئيس، لم يلاحظ في المادة رقم (٢٠) اي ذكر لخريجي كليات المجتمع وعندنا جيش عرمرم عشرات الالاف من خريجي كليات المجتمع، فلم ينص عليهم قط، مع العلم يحملون التأهيل التربوي، التربية الابتدائية، وغيرها فهؤلاء لماذا لم ينص عليهم. المادة (٢٠) لم يذكر خريجي كليات المجتمع قط وهذا هضم لحقوقهم وزيادة في البطالة ولسنا بحاجة ليتقلت شبابتنا غدا بحثا عن الرزق من خلال الجريمة فلابد من ان يذكر هؤلاء، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ مقرر اللجنة القانونية.

السيد المقرر: الحقيقة ما دام اشترط الشهادة الجامعية الاولى فهؤلاء في المادة في الفقرة (ب) من نفس المادة وجدت علاج لهم، ان يعطون اجازة مؤقتة لرفع سيوتهم ومؤهلهم، ولذلك يعطى المعلمون الذين لا تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة

اجازة مؤقتة الى حين اكمال تأهيلهم للحصول على الاجازة المطلوبة، فما ذكره سعادة النائب موجود، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ الازايدة.

السيد محمد الازايدة: شكرا معالي الرئيس، ليس هناك غمط لحقوق الذين يحملون درجة الدبلوم بعد الثانوية العامة ويدرسون في مدارس وزارة التربية والتعليم حيث انهم يعطون اجازة تعليم مؤقتة وهناك برنامج كما يعلم الكثيرون في وزارة التربية والتعليم لرفع تعليمهم الى درجة البكالوريوس ورفع درجة البكالوريوس الى دبلوم تربية فليس هناك من غمط لحقوق هؤلاء وانما هذا قانون ونريد ان نربي ابنائنا واجيالنا ولا بد لمن يتولى تربية الاجيال ان يكون مؤهلا وقادرا على تربية وتعليم هؤلاء الاجيال، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ انور الحديدي.

السيد انور الحديدي: الحقيقة انا مؤيد لما ذكره الزميلين السابقين واذا نفذ ما جاء في البند واحد فان العديد من كليات المجتمع ستغلق، وبالتالي سيحرم خريجي هذه الكليات من ممارسة المهنة لهذا انا اقترح تعديل ما جاء في البند (١) على ان يكون كالتالي: تمنح اجازة مهنة التعليم في رياض الاطفال وفي المرحلة الدنيا من التعليم الاساسي حتى السادس الابتدائي للحصول على درجة الدبلوم وبشكل مؤقت على ان يكون في اجازة مهنة التعليم المرحلة الاساسية للشخص الحاصل على الترتبة الجامعية الاولى، انما يعطى

فرصة للحصول على درجة دبلوم ولادة معينة من الزمن حتى يحسن من معلوماته، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، استاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: واضح ان الاخوان الي اثاروه يجعلنا نتذكر انه في ايام طويلة كان حامل التوجيهي يصبح معلم وحامل الاعدادي يصبح معلم والواقع ان السؤال الذي يثور في هذا المجال ان الذي نراعيه مصلحة التعليم ومهنة التعليم ومصلحة الطالب والا مصلحة مشكلة التي حامل الاعدادية او التوجيهية او خريج كلية المجتمع الذي يراعي اصلا هو مهنة التربية والتعليم، وكيف يؤهل اجيال المستقبل؟ هذا الذي يرد في افهامنا، ولا اخال حتى لرياض الاطفال ان لا يكونوا الا بين يدي ناس مؤهلين من ذوي الكفاءات العالية، وكيفي حقيقة ما ورد في الفقرة (ب) من فتح مجال ضيق ويجب ان يكون ضيق هؤلاء الناس حماية لمهنة التربية والتعليم، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر: المادة كما وردت في القانون المؤقت.

المادة ٢٢ - على المعلم الالتزام بأخلاقيات مهنة التربية والتعليم وادابها.

قرار لجنة التربية والتعليم موافقة.

قرار اللجنة القانونية موافقة.

معالي رئيس المجلس: استاذ انور الحديدي.

السيد انور الحديدي: اقترح شطب هذه المادة لانه من البديهيات ان يكون المعلم ذا اخلاقيات في المهنة والتربية والتعليم.

معالي رئيس المجلس: شكرا، اي ملاحظة اخرى، الاستاذ الدردور.

السيد محمد الدردور: ما تفضل به الاستاذ انور الكلمة عامة جدا، اذا كان هناك ضرورة للبقاء على هذا النص، انا اقول لابد من ايجاد يعني نقاط وشروط يتقيد بها ضمن هذا

فرصة للحصول على درجة دبلوم ولادة معينة من الزمن حتى يحسن من معلوماته، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، استاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: واضح ان الاخوان الي اثاروه يجعلنا نتذكر انه في ايام طويلة كان حامل التوجيهي يصبح معلم وحامل الاعدادي يصبح معلم والواقع ان السؤال الذي يثور في هذا المجال ان الذي نراعيه مصلحة التعليم ومهنة التعليم ومصلحة الطالب والا مصلحة مشكلة التي حامل الاعدادية او التوجيهية او خريج كلية المجتمع الذي يراعي اصلا هو مهنة التربية والتعليم، وكيف يؤهل اجيال المستقبل؟ هذا الذي يرد في افهامنا، ولا اخال حتى لرياض الاطفال ان لا يكونوا الا بين يدي ناس مؤهلين من ذوي الكفاءات العالية، وكيفي حقيقة ما ورد في الفقرة (ب) من فتح مجال ضيق ويجب ان يكون ضيق هؤلاء الناس حماية لمهنة التربية والتعليم، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، المادة معروضة على المجلس الكريم؟ هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٢٠)؟ موافقة. كما جاءت بالتعديل.

السيد المقرر: المادة كما وردت في القانون المؤقت.

المادة ٢١ - تهيء الوزارة في حدود امكانياتها الفرص والوسائل للعاملين في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة الذين لا تتوافر فيهم الشروط المبينة في المواد (١٦ - ٢٠) من هذا القانون لرفع مستواهم العلمي

هكذا من المأهول

الموضوع اما اخلاقيات مهنة، ما هي اخلاقيات مهنة؟ هل يتعلق ذلك باللباس والا بالسلوك والا... هناك امور كثيرة وهذه لا تحد على اي معلم يمكن يتفق عليها اثنين على موضوع من هذه الموضوعات قد يقول هذه من الاخلاقيات فان وآخر يقول هذه ليست من الاخلاقيات فان وجود هذه النقطة وعدم وجودها سيان.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة اولا كون ان هذا اللفظ قد يختلف في تفسيره للناس لا يعني ان هذه المادة ليست مهمة قطعا في هناك امور يتفق عليها جميع الناس في قضية اخلاق مهنة التعليم يأتي في الوقت المحدد ويشغل حصته ولو جاء وهو غائب وما الى ذلك، وهناك يمكن ان يغطي ذلك بنظام يحدد هذه الاخلاق فهذه مادة قانونية لا غنى عنها وتأتي التعليمات والانظمة لتفسرها اما شطبها يضر ولا ينفع، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر: المادة كما وردت في القانون المؤقت.

الفصل الخامس

٥ - مجلس التربية والتعليم

المادة ٢٣ - أ - يؤلف المجلس برئاسة الوزير وعضوية ثمانية عشر عضواً يمثلون مختلف الفعاليات الاجتماعية ويعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب

الوزير لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد على ان يكون الامين العام والمدير العام للمناهج في الوزارة من بينهم.

ب - لمجلس الوزراء اثناء عضوية اي عضو في المجلس قبل انتهاء مدة الاربع سنوات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

ج - ينتخب المجلس من بين اعضائه نائباً للرئيس.

د - يعين الوزير من بين موظفي الوزارة امين سر متفرغاً للمجلس.

هـ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه، ويكون اجتماعه قانونياً بحضور ثلثي اعضائه على الاقل على ان يكون الرئيس او نائبه واحدا منهم وتصدر قراراته وتوصياته بأغلبية ثلثي اصوات الاعضاء الحاضرين.

و - للوزير ان يدعو من يشاء من المختصين او المهتمين بأمور التربية والتعليم للمشاركة في مداوالات المجلس دون ان يكون له حق التصويت.

قرار لجنة التربية والتعليم

المادة ٢٣

شطب بند أ من المادة والاستعاضة عنه بالنص التالي:

أ - يؤلف المجلس برئاسة الوزير وعضوية عشرين عضواً يمثلون مختلف الفعاليات التربوية والاجتماعية ويعينون بقرار من مجلس الوزراء لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد وهم:

١ - وزير التعليم العالي.

٢ - وزير الاوقاف.

٣ - وزير الثقافة.

٤ - وزير الشباب.

٥ - وزير الاعلام.

٦ - وزير التربية والتعليم السابق.

٧ - رئيس لجنة التربية والتعليم لمجلس الاعيان.

٨ - رئيس لجنة التربية والتعليم لمجلس النواب.

٩ - احد رؤساء الجامعات الاردنية بالتناوب.

١٠ - امين عام الوزارة الاكاديمي.

١١ - امين عام الوزارة الاداري.

١٢ - مدير عام المناهج.

١٣ - مدير عام التخطيط.

١٤ - مدير عام التعليم.

١٥ - المستشار القانوني للوزارة.

١٦ - ممثل للمدارس الخاصة.

١٧ - اربعة اعضاء بصفتهم الشخصية ينسبهم الوزير.

قرار اللجنة القانونية

المادة (٢٣): موافقة كما وردت في القانون المؤقت. ما عدا الفقرة (و) شطب كلمة (له) والاستعاضة عنها بكلمة (لهم) الواردة فيها.

معالي رئيس المجلس: الرجاء رفع

الايدي حتى يتم التسجيل، استاذ محمد الزين تفضل.

الدكتور محمد الزين: شكرا معالي الرئيس، الحقيقة انني مع رأي اللجنة القانونية وربما هناك ايضا سؤال استفساري هل يجوز دستوريا ان يشارك رئيس اللجنة التربوية في مجلس الاعيان وكذلك في مجلس النواب؟ فلذلك اشعر ان ما جاء في مشروع القانون المؤقت وقرار اللجنة القانونية انه هو المناسب وأطالب الزملاء بالتصويت عليه، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكرا معالي الرئيس، اولا كلمة الفعاليات ليست عربية ولذلك اقترح مختلف النشاطات التربوية او المناشط التربوية انما فعاليات غير صحيحة.

ثانيا: انا مع قرار لجنة التربية والتعليم فيها عدى رئيس لجنة التربية والتعليم رئيس الاعيان ورئيس لجنة التربية والتعليم مجلس النواب لعدم دستورية ذلك وتبقى عندئذ عضوية المجلس من (١٩) كما وردت في القانون المؤقت، اذا شطب هاتين الفقرتين (٧ و ٨) والابقاء على الجميع وباعتقادي هذا افضل من المزاجية التي يتم بها الان اختيار مجلس التربية والتعليم، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، السيد انور الحديدي.

السيد انور الحديدي: الفقرة (هـ) يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه او نائبه، فاقترح بأن يضاف بأن يحق لثلاثي اعضاء المجلس الدعوة ايضا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ ابو زنت.

السيد عبد المنعم ابو زنت: انا مع قرار اللجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: معالي الرئيس انا أقترح ان اضافة الى اعضاء مجلس التعليم، اضافة رئيس نقابة المعلمين ورئيس نقابة اصحاب المدارس الخاصة باعتبار ان الاشخاص الموضوعين في الفقرة (أ) اغفلوا دور الميدان وذلك يمكن الاستعاضة عن هذا الدور بأشخاص مسؤولين عن النقابتين؟ شكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة القانونية: شكرا معالي الرئيس، الحقيقة اللجنة القانونية عندما قررت الموافقة على القانون المؤقت، قررت يعني الموافقة على القانون المؤقت كان الهدف من ذلك ان لا نقحم الوزراء بالمعيد من المجالس واللجان ويكون ذلك على حساب العمل في وزارة كل منهم قد يقال ان مجلس التربية والتعليم الحالي في وزراء كثيرين، انا راى هذا خطأ، وهذه المناقشات قد تكون موجهة لوزارة التربية والتعليم بأن لا يكون وزراء عديدين في مجلس التربية والتعليم، يؤيد حقيقة توجه هذه اللجنة ما اثاره الزميل اخي ابو عماد عندما قال ان نضع نقابة المعلمين انا مع وضع نقيب المعلمين لكن لأن ما في قانون نقابة لا يستطيع ان اضعه في التشريع، لما اجعلها مفتوحة

بالشكل الذي ورد في القانون المؤقت معناه لما يصح نقابة معلمين اضع نقيب المعلمين، نقطة ثلاثة حقيقة عندما نقحم ايضا رئيس لجنة التربية ولجنة التربية في الاعيان والنواب في جهاز تنفيذي امر قد يرد عليه تحفظات تتعلق بموضوع الفصل الذي يرد بين السلطات لذلك حقيقي، النص الوارد في القانون المؤقت هو نص محكم ومقبول للمستقبل سيدي الرئيس، شكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، استاذ رئيس اللجنة التربوية.

السيد رئيس لجنة التربية والتعليم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

انا الحقيقة احب ان اسأل اللجنة القانونية ومعلوماتي انها لم تطلع على تشكيلة المجلس الحالي وقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤، ايضا يشير الى ما اشار اليه قرار لجنة التربية وهذا الذي بين ايدينا فقط تطبق لما وضع القانون المؤقت عام ١٩٨٨.

ثانيا: مجلس التعليم الحالي ايضا فيه مجموعة من الوزراء وكل مجلس للتعليم لابد ان يكون فيه مجموعة من الوزراء بغض النظر عن هذا التحفظ بحكم مسؤولياتهم وبحكم اهم ايضا لهم علاقة في العملية التربوية والثقافية، هذه ليست لجنة اقتصادية، هذه تربية.

ثالثا: رئيس لجنة التربية والتعليم لمجلس الاعيان او النواب بغض النظر من هو الشخص الما غالبا يخاف ذا خبرة تربوية ولذلك حتى تكون جميع فعاليات ان لا تترك حقيقة للمزاج مع ان وزارة التربية والتعليم لديها اطار عام وثابت باستمرار، لذا انا ارى التصويت على قرار لجنة

وزير في هذا المجلس سوى وزير التربية والتعليم الاعضاء، رئيس الجامعة الاردنية رئيس ديوان الموظفين، ثم وكيل وزارة كذا... الخ ممثل عن مجلس الاعمار، عن مؤسسة رعاية الشباب، ممثل حتى حقيقة جاي، فالحقيقة ما في اي وزير اخر الا وزير التربية والتعليم في مجلس قانون ١٩٦٤، سيدي الرئيس، شكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ عبد الباقي جو.

السيد عبد الباقي: انا مع رفع هذا القيد والاخذ بمشروع، انا لست مع قرار لجنة التربية والتعليم، ويترك هذا ليشكل هذا المجلس بموجب النظام، شكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: معالي الرئيس ارجو ان اؤكد ابتداء ان رئيس لجنة التربية والتعليم بحكم نظام مجلس الاعيان هو رئيس مجلس الاعيان، وهل من الحكمة حقيقة ان نقحم رئيس مجلس الاعيان عضوا في هذه اللجنة، اعتقد انه من البدهة انه لا يجوز ذلك، اما من حيث الموضوع انا الذي اعرفه ان مجلس الوزراء هو بحكم المادة (٤٥)، المهيمن على كافة شؤون الدولة.

سيدي الرئيس معروف انه بحكم المادة (٤٥) ان مجلس الوزراء هو الذي يتولى مسؤولية ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وانا من انصار ان يبقى مجلس الوزراء هو المسؤول مباشرة عما يجريه وان لا تنقل مسؤولية مجلس الوزراء الى جهاز مفروض انه اذا كان

التربية هو الموافق لقانون سنة ١٩٦٤، وهو الموافق بأن يجمع كل الفعاليات التربوية وهو الموافق، بالعكس يمكن لازم نضيف وزير التخطيط لان له علاقة بالموضوع وزير التخطيط لذلك ارجو الاخوان يعني ان نأخذ هذا البعد، هذا بعد ثقافي وتربوي له علاقة بكل فعالية في المجتمع، وقرار لجنة التربية ومجلس التعليم يضع فيها اساس ولا ينفذ التي تنفذ هي الاجهزة ارجو ان يكون ذلك واضحا، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ طاهر المصري.

السيد طاهر المصري: معالي الرئيس تعديل لجنة التربية والتعليم يقحم ستة وزراء في هذا المجلس، واعتقد ان هذا عدد كبير جدا. ثانيا: هو لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب هي ليست لجنة دائمة وقد يقرر مجلس النواب في وقت ما عدم انشاء مثل هذه اللجنة ووضعها في قانون ايضا غير مناسب وهذا ينطبق على مجلس الاعيان ايضا، لذلك اعتقد ان موافقة اللجنة القانونية على المشروع هي موافقة في محلها، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة القانونية: انا الحقيقة لي تعليق صغير جدا على حديث الاخ الزميل رئيس لجنة التربية عندما قال ان مجلس التربية والتعليم في قانون ١٩٦٤، كان يجمع الوزراء، الحقيقي انا رجعت لحسن الحظ القانون موجود معي رجعت للمادة (٢٧) من القانون التي تتحدث عن تشكيل مجلس تربية لا يوجد اي

هكذا من الأشغال